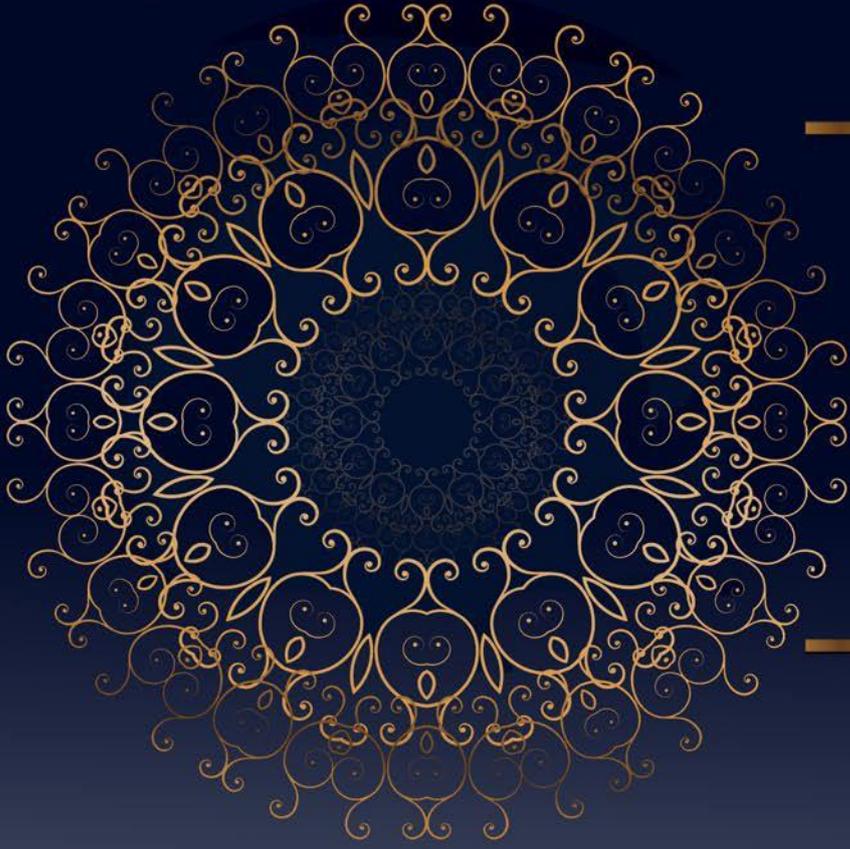


مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة والتخطيط

Economic Research, General Statistics & Planning Directorate

مصرف سورية المركزي

Central Bank Of Syria



التقرير الاقتصادي الأسبوعي

العدد رقم 8 عام 2021



التقرير الاقتصادي الأسبوعي

(2021/02/21-27)

العدد 2021/08

جميع الحقوق محفوظة لمصرف سورية المركزي، لا يسمح بإعادة إصدار هذا التقرير، أو تعديله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من مصرف سورية المركزي. ويشترط في حال الاقتباس منه الإشارة بصورة مرجعية صريحة إلى المصدر. وذلك تحت طائلة المساءلة القانونية وفقاً للقوانين النافذة المتعلقة بحماية حقوق المؤلف.

All Rights reserved to CBS, no part of this publication may be reproduced, distributed, or transmitted in any form or by any means including photocopying, recording or other electronic or mechanical methods without the prior written permission of the publisher, except in case of brief quotations with reference to the source. Under legal accountability according to copyright protection laws.

For Correspondence and Enquiries		للمراسلات والاستفسارات:	
	Central Bank of Syria	مصرف سورية المركزي	
Postal Address	El-Tajrida El-Maghrabye Square	ساحة التجريدة المغربية	العنوان البريدي
	P.O.BOX:2254, Damascus	دمشق ص.ب: 2254	
Web Site:	www.cb.gov.sy	الموقع الإلكتروني	
Economic Research, General Statistics and Planning Directorate		مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة والتخطيط	
E-mail	research@cb.gov.sy	البريد الإلكتروني	
Telephone:	+963 11 224 20 77	هاتف	
Fax:	+963 11 224 20 77	فاكس	

التقرير الاقتصادي الأسبوعي

العدد 2021/08

ملخص:

❖ الاقتصاد السوري:

- استقرار سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي، وارتفاع أسعار الذهب محلياً، وارتفاع مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية.
- القطاع المصرفي السوري: تطور التسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي حتى نهاية شهر تشرين الأول من عام 2020.
- وزارة الزراعة؛ إطلاق فعاليات ملتقى تطوير القطاع الزراعي "التحديات والفرص".
- مصرف التسليف الشعبي؛ رفع سقف قرض الدخل المحدود إلى مليوني ليرة سورية.

❖ الاقتصادات العربية:

- قطر؛ اتساع الفائض التجاري في شهر كانون الثاني من عام 2021.
- الأردن؛ انخفاض أسعار المستهلكين في شهر كانون الثاني من عام 2021.

❖ الاقتصادات العالمية:

- منطقة اليورو: ارتفاع مؤشر ثقة المستهلك في شهر كانون الأول من عام 2020، وارتفاع مؤشر ثقة الخدمات في شهر شباط من عام 2021، وارتفاع أسعار المستهلكين في شهر كانون الثاني من عام 2021.
- الولايات المتحدة الأمريكية؛ انخفاض مؤشر ثقة المستهلك في شهر شباط من عام 2021، وارتفاع الطلبات الجديدة للسلع المعمرة المصنعة في شهر كانون الثاني من عام 2021، وانخفاض مطالبات البطالة الأمريكية.
- المملكة المتحدة؛ ارتفاع معدل البطالة في الأشهر الثلاثة الأخيرة حتى شهر كانون الثاني من عام 2020.
- الصين؛ ارتفاع متوسط أسعار المساكن الجديدة في شهر كانون الثاني من عام 2021.
- اليابان؛ انخفاض مبيعات التجزئة في شهر كانون الثاني من عام 2021.
- تايوان؛ ارتفاع مبيعات التجزئة في شهر كانون الثاني من عام 2021.
- صندوق النقد الدولي؛ مدونة أهمية الدعم الحكومي في ظل تسابق البلدان على اللقاح.

❖ أوراق عمل بحثية:

- صندوق النقد الدولي؛ التفاوتات الإقليمية، والنمو، والشمولية.
- صندوق النقد الدولي؛ التعافي والصمود في مرحلة ما بعد Covid-19 الاستفادة من الإصلاحات من أجل النمو والشمول في إفريقيا جنوب الصحراء.

❖ اقتصاد الأسبوع:

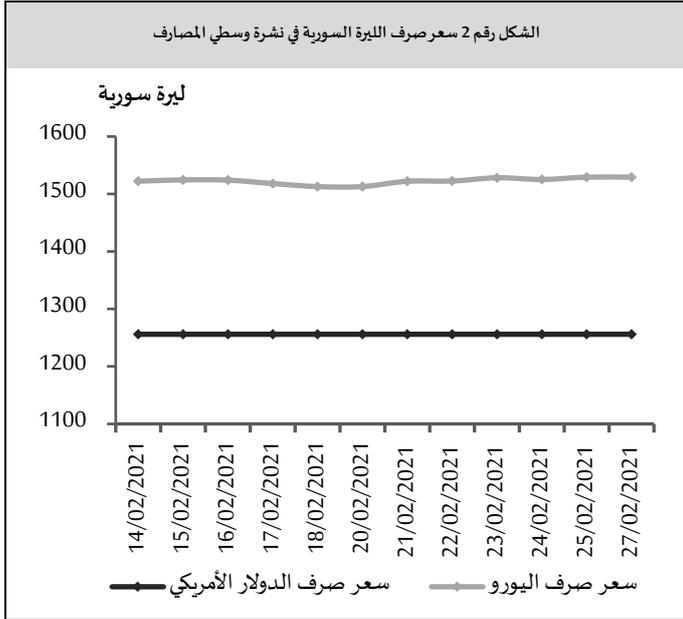
- اليابان: اقتصاد صناعي متقدم.

مصرف سورية المركزي:

سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الرئيسية:

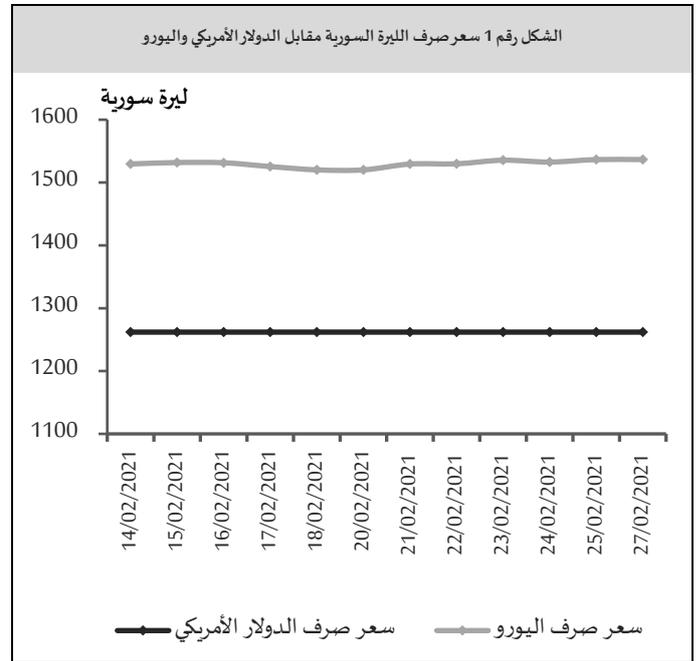
سعر الصرف حسب النشرة الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي:

استقر سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي خلال تداولاته الأسبوعية عند مستوى 1,262.00 ليرة سورية، بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 1,536.55 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بمستوى 1,529.42 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً انخفاضاً قدره 7.13 ليرة سورية بمعدل (0.47%)، (الشكل رقم 1).



أسعار الذهب في السوق المحلي:

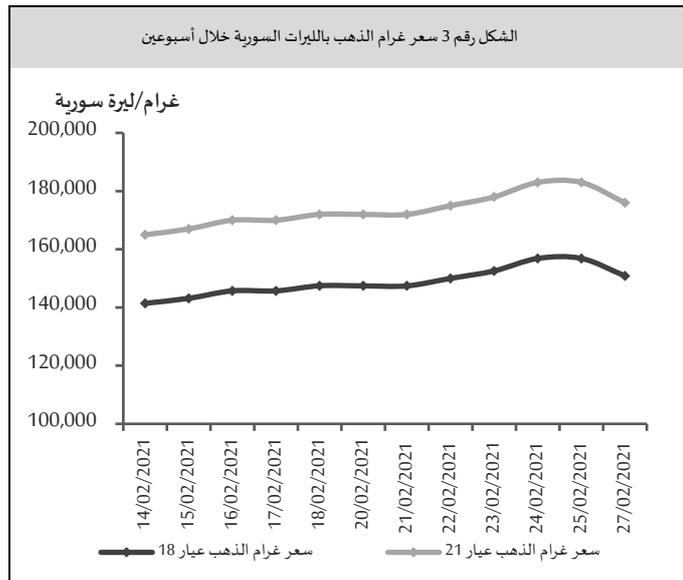
بلغ سعر غرام الذهب (عيار 18 قيراط) 150,857 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بـ 147,429 ليرة سورية في بداية الأسبوع مسجلاً ارتفاعاً بمقدار 3,428 ليرة سورية بمعدل 2.33%، وبلغ سعر غرام الذهب (عيار 21 قيراط) 176,000 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بـ 172,000 ليرة سورية في بداية الأسبوع مسجلاً ارتفاعاً بمقدار 4,000 ليرة سورية بمعدل 2.33%، (الشكل رقم 3)، بينما انخفض سعر الذهب عالمياً بمقدار 79.60 دولار أمريكي ليصبح 1,728.80 دولار أمريكي للأونصة بنسبة انخفاض بلغت 4.40%.



سعر الصرف حسب نشرة المصارف والصرافة الصادرة عن

مصرف سورية المركزي:

استقر سعر صرف الليرة السورية خلال تداولاته الأسبوعية لدى القطاع المصرفي أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1,256 ليرة سورية للدولار الأمريكي، بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 1,529.24 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بمستوى 1,522.15 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً انخفاضاً قدره 7.09 ليرة سورية بمعدل (0.47%)، (الشكل رقم 2).



المصدر: الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات والأحجار الكريمة بدمشق، مصرف سورية المركزي.

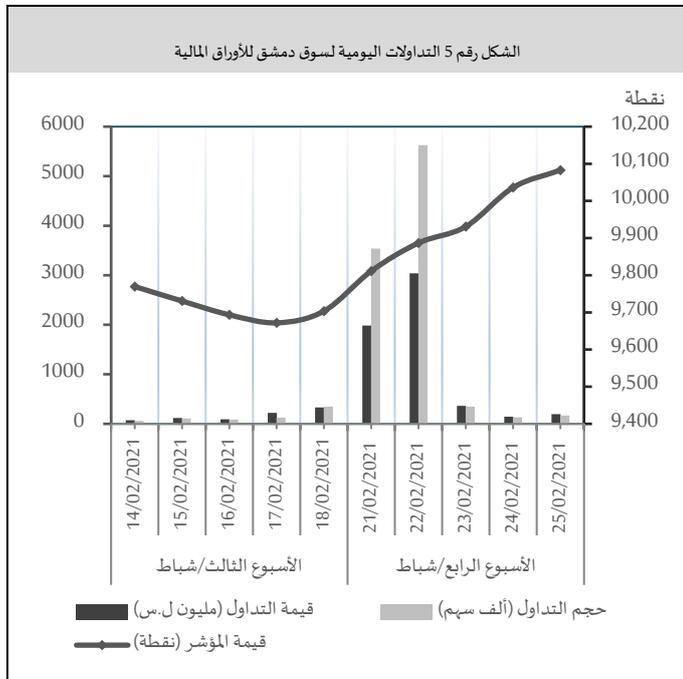
القطاع المصرفي السوري:

تطور التسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي حتى نهاية شهر تشرين الأول من عام 2020:

ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف العاملة بمعدل 54% وبمقدار 1,547.9 مليار ليرة سورية في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2020 مقارنةً بنهاية عام 2019 ولتصل إلى 4,401.7 مليار ليرة سورية، وقد أسهمت المصارف العامة بنحو 73% من إجمالي الزيادة الحاصلة في التسهيلات الائتمانية، في حين بلغت مساهمة المصارف الخاصة التقليدية والمصارف الإسلامية 10% و 18% على التوالي.

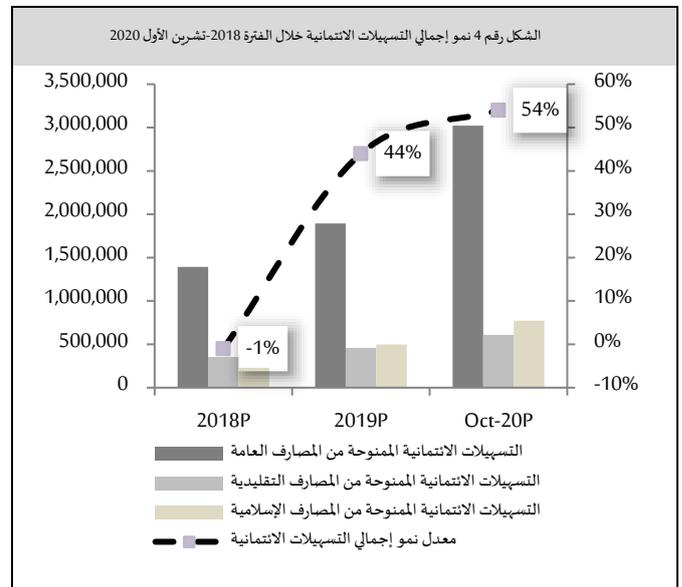
وخلال عام 2019 ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف العاملة بمعدل 44% وبمقدار 875.9 مليار ليرة سورية مقارنةً بنهاية عام 2018، وقد أسهمت المصارف العامة بنحو 57% من إجمالي هذه الزيادة، في حين بلغت مساهمة المصارف الخاصة التقليدية والمصارف الإسلامية 12% و 31% على التوالي، وتعزى هذه الزيادة إلى زيادة التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالليرة السورية.

ارتفاع بلغت 16.8%، والسورية الكويتية للتأمين بنسبة ارتفاع بلغت 13.48%، وبنك سورية والخليج بنسبة ارتفاع بلغت 13.38%، وبنك البركة سورية بنسبة ارتفاع بلغت 11.5%، والسورية الدولية للتأمين - أروب بنسبة ارتفاع بلغت 10.13%، وفرنسبنك سورية بنسبة ارتفاع بلغت 9.23%، وبنك قطر الوطني سورية بنسبة ارتفاع بلغت 7%، والعقيلة للتأمين التكافلي بنسبة ارتفاع بلغت 6.48%، وبنك بيبيلوس سورية بنسبة ارتفاع بلغت 5%، والوطنية للتأمين بنسبة ارتفاع بلغت 4.96%، والبنك العربي سورية بنسبة ارتفاع 4.83%، والمصرف الدولي للتجارة والتمويل بنسبة ارتفاع بلغت 2.55%، وبنك الشام بنسبة ارتفاع بلغت 1.11%، وبنك الشرق بنسبة ارتفاع بلغت 0.67%، كما ارتفعت قيمة التداولات الأسبوعية الإجمالية إلى مستوى 5.7 مليار ليرة سورية مقارنةً بمستوى 1.65 مليار ليرة سورية في تداولات الأسبوع السابق، وارتفع حجم التداول إلى مستوى 9.812 مليون سهم مقارنةً بمستوى 1.446 مليون سهم في تداولات الأسبوع السابق، وقد شملت هذه التداولات 1,141 صفقة مقارنةً بـ 850 صفقة في الأسبوع السابق.



المصدر: سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

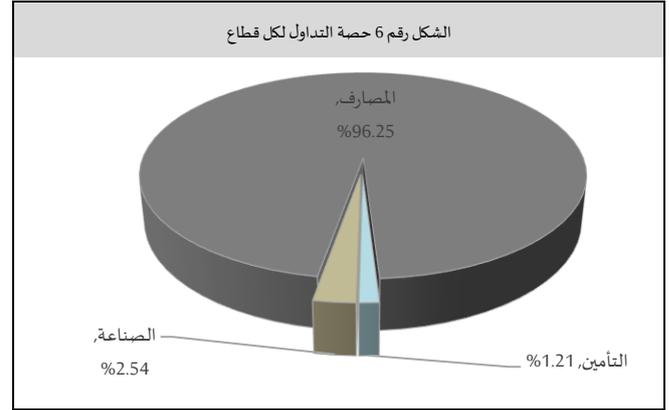
سيطر قطاع المصارف على الحصة الأكبر من تداولات السوق حيث ارتفعت حصته إلى مستوى 96.25% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 45.48% في تداولات الأسبوع السابق (العدد (2021/08)



سوق دمشق للأوراق المالية:

سجل المؤشر العام لسوق دمشق للأوراق المالية (DWX) ارتفاعاً إلى مستوى 10,082.89 نقطة مقارنةً بمستوى 9,703.35 نقطة في تداولات الأسبوع السابق بنسبة بلغت 3.91%، ويعود ذلك إلى ارتفاع أسهم 14 شركة هي: بنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة

بينما انخفضت حصة قطاع الصناعة إلى مستوى 2.54% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 50.01% في تداولات الأسبوع السابق، وانخفضت حصة قطاع التأمين إلى مستوى 1.21% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 4.51% في تداولات الأسبوع السابق، في حين لم يجر أي تداول على قطاعات الخدمات والاتصالات والزراعة.



المصدر سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

وجاء ترتيب الشركات من حيث نسب الاستحواذ وحجم التداول على النحو الآتي: بنك سورية والخليج متصدرًا بنسبة استحواذ 81.12% وحجم تداول 8,844,762 سهم، وبنك الشام بنسبة استحواذ 4.87% وحجم تداول 278,972 سهم، وبنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة استحواذ 3.70% وحجم تداول 182,930 سهم، وبنك البركة سورية بنسبة استحواذ 2.67% وحجم تداول 109,905 سهم، والشركة الأهلية للزيوت النباتية بنسبة استحواذ 2.39% وحجم تداول 42,939 سهم، وبنك قطر الوطني سورية بنسبة 2.21% وحجم تداول 132,877 سهم، في حين لم تتجاوز نسب التداول الأخرى 1%.

الاقتصاد المحلي:

المستجدات الاقتصادية المحلية:

وزارة الزراعة؛ إطلاق فعاليات ملتقى تطوير القطاع الزراعي "التحديات والفرص":

تحت شعار "نحو اقتصاد زراعي تنموي وتنافسي" أطلقت وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي فعاليات ملتقى تطوير القطاع الزراعي "التحديات والفرص" في قصر الأمويين للمؤتمرات في دمشق. ويهدف الملتقى إلى تبسيط الحوار بين مختلف الفاعلين في القطاع الزراعي من أجل مناقشة التحديات التي يعاني منها هذا

القطاع على مستوى السياسات الكلية والاقتصاديات المحلية لكل منتج وتصنيف هذه التحديات وتحديد الأدوار المرتبطة بكل جهة لاستكمال سلسلة الإنتاج المستدام وإعادة هيكلة قطاع الزراعة باعتباره مكوناً رئيساً من مكونات الاقتصاد الوطني إضافةً لتحديد البدائل الملائمة وتحليل سلسلة الإنتاج والمراحل المرتبطة بها وتحديد المشكلات وتقديم مقترحات السياسات البديلة والهيكل التنظيمي المرن للقطاع الزراعي. وتسعى الوزارة من خلال الملتقى إلى تطوير نهج تشاركي فعال وحيوي عبر إقامة سلسلة ورشات عمل تخصصية على مستوى المحافظات بهدف مشاركة الجهات المعنية كافة؛ من القطاعين العام والخاص والفلاحين وممثلهم لتطوير أفكار ومقترحات وآليات للنهوض بالقطاع الزراعي وتطويره وتحديد معوقات الوصول إلى إنتاج زراعي مستدام.

ويتبع الافتتاح أربع جلسات حوارية حيث تدور الجلسة الأولى حول الأدوار والمسؤوليات "حوكمة قطاع الزراعة في سورية" والثانية حول المشكلات والتحديات والفرص المأمولة، والثالثة حول التنمية الريفية واقتصاديات المشاريع التنموية والموارد الطبيعية الزراعية والحراجية والبادية، وتتمحور الجلسة الرابعة حول أوجه الدعم الزراعي وتوجيهه لخدمة المزارع والمستهلك والنظم المتبعة في إدارة سلاسل الإنتاج الزراعي وتقييم أدائها.

ويقام على هامش الافتتاح معرض للآليات والمعدات الحديثة والمطورة والطاقات المتجددة وعقد ورشات عمل تخصصية في مجالات الإنتاج النباتي والحيواني والتنمية الريفية والموارد الطبيعية والتسويق والاقتصاد الزراعي على مدار 25 يوماً.

مصرف التسليف الشعبي؛ رفع سقف قرض الدخل المحدود إلى مليوني ليرة سورية:

أصدر مجلس إدارة مصرف التسليف الشعبي قراراً برفع سقف قرض الدخل المحدود إلى مليوني ليرة سورية لمدة خمس سنوات وبمعدل فائدة 7% سنوياً وهو المعدل ذاته الذي كان معمولاً به سابقاً على أن يتم البدء بتطبيق القرار اعتباراً من الأول من شهر آذار وبنفس الشروط التي كان يقوم بموجبها بمنح القرض بالسقف السابق.

ونواياهم لإجراء عمليات شراء كبيرة، وتحسن توقعاتهم حول الوضع الاقتصادي العام.

ارتفاع مؤشر ثقة الخدمات في شهر شباط من عام 2021: ارتفع مؤشر ثقة الخدمات إلى 17.1 نقطة في شهر شباط من عام 2021، مقارنةً بـ 17.7 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، ويعود ذلك إلى تقييم المديرين لوضع الأعمال السابق بصورة إيجابية، وتحسن توقعات الطلب.

ارتفاع أسعار المستهلكين في شهر كانون الثاني من عام 2021: ارتفعت أسعار المستهلكين على أساس سنوي بنسبة 0.9% في شهر كانون الثاني من عام 2021، بعد انخفاضه بنسبة 0.3% في الشهر الأخير من العام السابق، وهو أعلى مستوى منذ شهر شباط من العام السابق، ويعود ذلك إلى ارتفاع تكلفة كل من: الخدمات، والسلع الصناعية، والغذاء والكحول والتبغ.

الاقتصاد الأمريكي:

الولايات المتحدة الأمريكية:

انخفاض مؤشر ثقة المستهلك في شهر شباط من عام 2021: انخفض مؤشر ثقة المستهلك إلى 76.8 نقطة في شهر شباط من عام 2021، مقارنةً بـ 79 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته وهو الأدنى منذ 6 أشهر حيث أصبحت الأسر التي يقل دخلها عن 75000 دولار أقل تفاعلاً مع تركيز الانخفاضات بصورة أساسية في الآفاق الاقتصادية المستقبلية.

ارتفاع الطلبات الجديدة للسلع المعمرة المصنعة في شهر كانون الثاني من عام 2021:

ارتفعت الطلبات الجديدة للسلع المعمرة المصنعة على أساس شهري بنسبة 3.4% في شهر كانون الثاني من عام 2021، مقارنةً بـ 1.2% في الشهر الأخير من العام السابق، ويعود ذلك إلى ارتفاع كل من: طلبات النقل، والطلبات الجديدة، والطلبات على السلع الرأسمالية غير الدفاعية باستثناء الطائرات.

انخفاض مطالبات البطالة الأمريكية:

انخفض عدد الأمريكيين الذين قاموا بملء طلبات إعانات البطالة بمقدار 111 ألف ليصل إلى 730 ألف في الأسبوع المنتهي

وأوضح المصرف أنه بموجب القرار أصبح بإمكان أي عامل تنطبق عليه شروط منح القرض الاستفادة من مبلغ أكبر من مليون ليرة سورية ضمن نسبة الـ 40% من الأجر الشهري المقطوع مضافاً إليه 100% من التعويضات الثابتة، كما يمكن للعامل الحاصل على قرض ولا يزال يقوم بسداده القيام بالتسديد المسبق للقرض والاستفادة من حسم الفائدة والحصول على قرض جديد بالسقف الجديد.

الاقتصادات العربية:

قطر: اتساع الفائض التجاري في شهر كانون الثاني من عام 2021:

اتسع الفائض التجاري إلى 3.7 مليار دولار أمريكي في شهر كانون الثاني من عام 2021، مقارنةً بـ 3.43 مليار دولار أمريكي في نفس الفترة من العام السابق. وهو أكبر فائض تجاري منذ شهر شباط من عام 2020، على الرغم من تراجع الصادرات بنسبة 4.7% ويعود ذلك إلى انخفاض مبيعات كل من الغازات البترولية، وزيوت البترول الخام، والتراجع الأكبر للواردات بنسبة 21.5% ويعزى إلى انخفاض مشتريات كل من: المحركات التوربينية، والمراوح التوربينية، والتوربينات الغازية الأخرى.

الأردن: انخفاض أسعار المستهلكين في شهر كانون الثاني من عام 2021:

انخفضت أسعار المستهلكين على أساس سنوي بنسبة 0.3% في شهر كانون الثاني من عام 2021، بعد انخفاضها بنسبة 0.4% في الشهر الأخير من العام السابق. ويعود ذلك إلى انخفاض أسعار كل من: المواد الغذائية، والمشروبات غير الكحولية، الملابس والأحذية، الإسكان، والثقافة. على أساس شهري؛ ارتفعت أسعار المستهلك بنسبة 0.1% في شهر كانون الثاني من عام 2021، بعد انخفاضها بنسبة 0.3% في الشهر الأخير من العام السابق.

الاقتصاد الأوروبي:

منطقة اليورو:

ارتفاع مؤشر ثقة المستهلك في شهر كانون الأول عام 2020:

ارتفع مؤشر ثقة المستهلك إلى 14.8 نقطة في شهر شباط من عام 2021، مقارنةً بـ 15.5 في الشهر السابق من العام ذاته، ويعود ذلك إلى تحسن تقييمات الأسر لأوضاعهم المالية المستقبلية،

في 20 شباط من عام 2021، وهو أدنى مستوى في ثلاثة أشهر، وأكبر انخفاض أسبوعي منذ نهاية شهر آب.

الاقتصاد البريطاني:

ارتفاع معدل البطالة في الأشهر الثلاثة الأخيرة حتى كانون الأول من عام 2020:

ارتفع معدل البطالة إلى 5.1% في الأشهر الثلاثة الأخيرة حتى كانون الأول من عام 2021، مقارنةً بـ 5% في الفترة السابقة من العام ذاته. وهو أعلى معدل للبطالة منذ شهر آب من عام 2016، حيث كانت البلاد تحت إغلاق وطني بسبب فيروس Covid-19 في شهر كانون الأول.

الاقتصاد الآسيوي:

الصين: ارتفاع متوسط أسعار المساكن الجديدة في شهر كانون الثاني من عام 2021:

ارتفع متوسط أسعار المساكن الجديدة على أساس سنوي بنسبة 3.9% في شهر كانون الثاني من عام 2021، بعد ارتفاعها بنسبة 3.8% في الشهر الأخير من العام السابق. وعلى أساس شهري؛ ارتفعت أسعار المساكن الجديدة بنسبة 0.3% في شهر كانون الثاني من عام 2021.

اليابان: انخفاض مبيعات التجزئة في شهر كانون الثاني من عام 2021:

انخفضت مبيعات التجزئة على أساس سنوي بنسبة 2.4% في شهر كانون الثاني من عام 2021، بعد انخفاضها بنسبة 0.2% في الشهر الأخير من العام السابق. ويعود ذلك إلى انخفاض مبيعات كل من: الأقمشة، والملابس والإكسسوار، الوقود، والأدوية وأدوات الزينة. وعلى أساس شهري؛ تراجع مبيعات التجزئة بنسبة 0.5% في شهر كانون الثاني من عام 2021، بعد انخفاضها بنسبة 0.7% في الشهر الأخير من العام السابق.

تايوان: ارتفاع مبيعات التجزئة في شهر كانون الثاني من عام 2021:

ارتفعت مبيعات التجزئة على أساس سنوي بنسبة 3.56% في شهر كانون الثاني من عام 2021، بعد ارتفاعها بنسبة 1.69% في الشهر الأخير من العام السابق. وهو أسرع نمو في مبيعات التجزئة منذ شهر آب من عام 2020، ويعود ذلك إلى ارتفاع

مبيعات كل من: السيارات، والدراجات النارية، وقطع الغيار مواد البناء، والأجهزة المنزلية. وعلى أساس شهري؛ ارتفعت تجارة التجزئة بنسبة 3.62% في شهر كانون الثاني من عام 2021، بعد ارتفاعها بنسبة 0.6% في الشهر الأخير من العام السابق.

المنظمات والهيئات الدولية:

صندوق النقد الدولي؛ مدونة أهمية الدعم الحكومي في ظل تسابق البلدان على اللقاح:

تتسارع وتيرة تفشي جائحة Covid-19 في العديد من البلدان، كما زاد عدم اليقين حتى بلغ مستويات غير معتادة، ومن الضروري أن تتخذ الحكومات إجراءات حاسمة لضمان سرعة البدء في توفير اللقاحات على نطاق واسع، وحماية الأسر الأشد تعرضاً للمخاطر والشركات التي تمتلك مقومات البقاء، ودعم تحقيق تعافٍ دائم يشمل الجميع.

بلغ الدعم المالي العالمي ما يقرب من 14 تريليون دولار أمريكي مع نهاية كانون الأول من عام 2020، وهو ما يمثل زيادة قدرها حوالي 2.2 تريليون دولار أمريكي منذ شهر تشرين الأول من عام 2020. ويتضمن ذلك 7.8 تريليون دولار أمريكي في صورة نفقات إضافية أو إيرادات ضائعة و6 تريليون دولار أمريكي في صورة ضمانات وقروض وضخ رؤوس أموال.

وقد تفاوت حجم الدعم المقدم عبر البلدان حسب تأثير الصدمات الناجمة عن الجائحة وقدرة الحكومات على الاقتراض. ففي الاقتصادات المتقدمة، تغطي إجراءات المالية العامة عدة سنوات (وتتجاوز قيمتها 4% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2021 وما بعده). وفي المقابل، ركزت الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الجزء الأكبر من الدعم في بداية الجائحة، وسينتهي العمل بالعديد من هذه الإجراءات قريباً. وقد اقترن هذا الدعم بانكماش اقتصادي نتج عنه تراجع الإيرادات، مما أدى إلى ارتفاع مستويات الدين العام والعجز، حيث بلغ متوسط الدين العام العالمي حوالي 98% من إجمالي الناتج المحلي في نهاية عام 2020، مقابل 84% في نفس التاريخ بناء على توقعات ما قبل الجائحة.

هناك حاجة ماسة إلى التعاون الدولي من أجل إنتاج العلاجات واللقاحات اللازمة وتوزيعها على نطاق واسع لتصل إلى جميع البلدان بتكلفة منخفضة. وتعد اللقاحات سلعة عامة عالمية من شأنها في نهاية المطاف إنقاذ حياة البشر والحفاظ على أموال دافعي الضرائب في البلدان كافة. وكلما أسرعنا بالقضاء على هذه الجائحة العالمية، أمكن للاقتصادات العودة إلى مسارها المعتاد بصورة سريعة، وقلت الحاجة إلى الدعم الحكومي من قبل المواطنين.

وفي ظل زيادة عدم اليقين إلى مستويات غير معتادة، ينبغي أن تستجيب السياسات بمرونة لتطورات أوضاع الجائحة والاقتصاد من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة وتعديلها حسب الحاجة. وسيتعين على معظم البلدان القيام بالمزيد من الإجراءات رغم تقلص الموارد بسبب القيود الصارمة المفروضة على ميزانياتها. ويعني ذلك التركيز على المجموعات الأشد تضرراً وتعرضاً للمخاطر، بما في ذلك الفقراء والنساء والعمالة غير الرسمية والشركات التي يرجح أن تظل محتفظة بمقومات الاستمرار عقب انتهاء الأزمة أو الشركات المؤثرة على الاقتصاد، وستواجه العديد من البلدان منخفضة الدخل تحديات حتى بعد القيام بدورها. وستحتاج إلى مساعدات إضافية، سواء من خلال تقديم المنح أو التمويل الميسر، أو مد العمل بمبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين، بالإضافة إلى إعادة هيكلة الديون في بعض الحالات. وسيكون من الضروري الإسراع بتفعيل الإطار المشترك لمعالجة الديون وزيادة عدد البلدان المؤهلة للاستفادة منه، وينبغي أن تتيح سياسة المالية العامة التحول إلى اقتصاد أخضر ورقعي وشامل للجميع في حقبة ما بعد Covid-19. وتتضمن الأولويات: 1- الاستثمار في النظم الصحية (بما في ذلك توفير اللقاحات) والتعليم والبنية التحتية. ويمكن للاقتصادات التي يتوافر لها حيز مالي كافٍ التنسيق فيما بينها من أجل إعطاء دفعة للاستثمارات العامة الخضراء بغرض دعم النمو العالمي. وينبغي أن تستهدف المشروعات (التي يفضل تنفيذها بالتعاون مع القطاع الخاص)، التخفيف من حدة التغيرات المناخية وتيسير التحول الرقعي، 2- مساعدة المواطنين على

استئناف العمل والتنقل بين الوظائف إذا لزم الأمر من خلال تقديم الدعم المالي للتحفيز على توظيف العمالة وتطوير التدريب وطرح برامج لدعم الباحثين عن الوظائف، 3- تعزيز برامج الحماية الاجتماعية للمساعدة في التصدي لعدم المساواة والفقير، 4- إعادة تصميم النظم الضريبية لدعم العدالة والتحفيز على حماية البيئة، 5- الحد من النفقات المهدورة وزيادة شفافية مبادرات الإنفاق وتحسين ممارسات الحوكمة لجني ثمار الدعم المالي بالكامل.

وسيتعين على صناعات السياسات الموازنة بين زيادة الدعم على المدى القصير لضمان صلابة التعافي وبقاء الدين في مستوى يمكن إدارته على المدى الطويل. وسيكون من الضروري وضع أطر متعددة تتسم بالمصداقية لإدارة الإيرادات والنفقات (بما في ذلك كيفية تعزيز مركز المالية العامة على المدى المتوسط)، لا سيما في البلدان التي تعاني من ارتفاع مستويات الدين وضيق أوضاع التمويل.

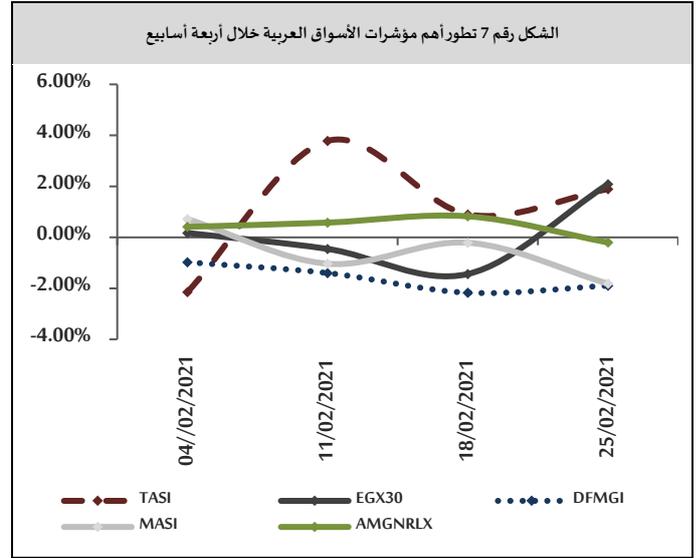
وباختصار، يتعين على الحكومات الفوز في سباق اللقاحات والاستجابة بمرونة للأوضاع الاقتصادية المتغيرة وتهيئة الظروف لتحقيق تعافٍ أكثر حُصرة وعدالة واستمرارية.

أسواق المال العربية والدولية:

البورصة العربية:

تباينت مؤشرات أسواق المال العربية في نهاية تداولاتها الأسبوعية، حيث ارتفع المؤشر الرئيس للبورصة المصرية EGX30 بنسبة 2.09% مسجلاً 11,617.91 نقطة بدعم من قطاعات: المصارف، والخدمات، والصناعة، وارتفع المؤشر العام السعودي TASI بنسبة 1.89% مسجلاً 9,194.92 نقطة بدعم من قطاعات: المصارف، والنفط، والاتصالات، بينما انخفض المؤشر العام الأردني AMGNRLX بنسبة بلغت (0.20%) مسجلاً 1,745.87 نقطة بضغط من قطاعات: الصناعة، والخدمات، والمصارف، وانخفض المؤشر الرئيس للبورصة المغربية MASI بنسبة (1.81%) مسجلاً 11,358.17 نقطة بضغط من قطاعات: الزراعة، والصناعة، وانخفض مؤشر سوق دبي المالي

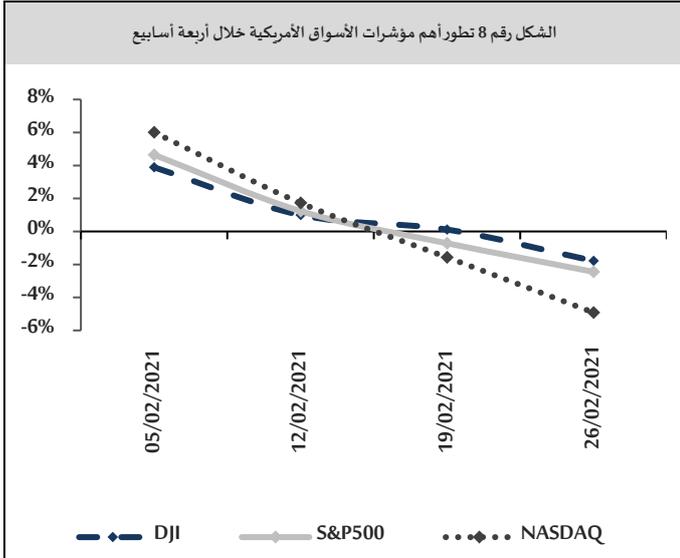
DFMGI بنسبة (1.90%) مسجلاً 2,527.48 نقطة بضغط من قطاعات؛ المصارف، والسلع الاستهلاكية، والتمويل.



الأسهم الأمريكية:

أغلقت مؤشرات الأسواق الأمريكية تداولاتها الأسبوعية على انخفاض، وسجل مؤشر NASDAQ أكبر هبوط يومي له في أربعة أشهر، مع استمرار الضغوط على شركات التكنولوجيا عقب الارتفاع في عوائد السندات الأمريكية، مسجلة خسائر في قطاعات الصناعة، والمالية، والتكنولوجيا، حيث انخفض مؤشر NASDAQ بنسبة (4.92%) مسجلاً 13,192.34 نقطة، وانخفض مؤشر S&P500 بنسبة (2.45%) مسجلاً 3,811.15 نقطة، وانخفض مؤشر DJI بنسبة (1.78%) مسجلاً 30,932.37 نقطة.

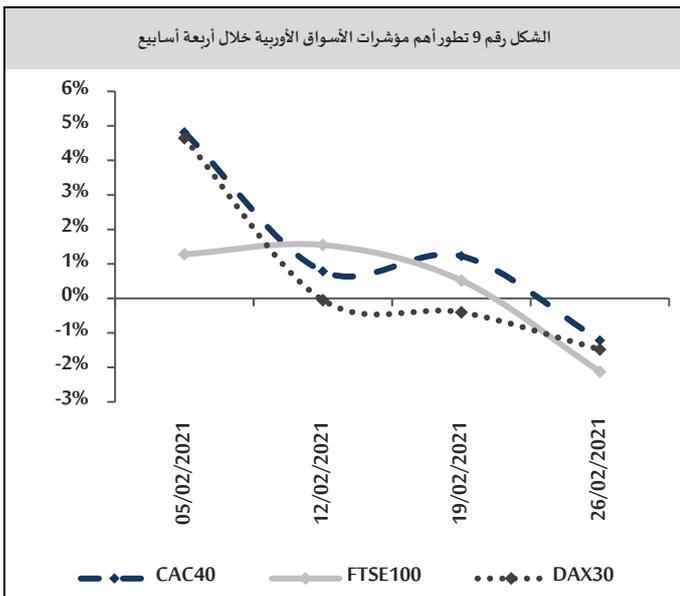
الشكل رقم 8 تطور أهم مؤشرات الأسواق الأمريكية خلال أربعة أسابيع



الأسهم الأوروبية:

انخفضت الأسهم الأوروبية في نهاية تداولاتها الأسبوعية نتيجة ارتفاع عوائد السندات؛ حيث انخفض مؤشر FTSE100 البريطاني بنسبة 2.12% مسجلاً 6,483.43 نقطة بضغط من قطاعات؛ التكنولوجيا، والمالية، والصناعة، وانخفض مؤشر DAX30 الألماني بنسبة 1.48% مسجلاً 13,786.29 نقطة بضغط من قطاعات؛ الصحة، والصناعة، والتكنولوجيا، وانخفض مؤشر CAC40 الفرنسي بنسبة 1.22% مسجلاً 5,703.22 نقطة بضغط من قطاعات؛ المصارف، والتكنولوجيا، والخدمات.

الشكل رقم 9 تطور أهم مؤشرات الأسواق الأوروبية خلال أربعة أسابيع



الأسهم الآسيوية:

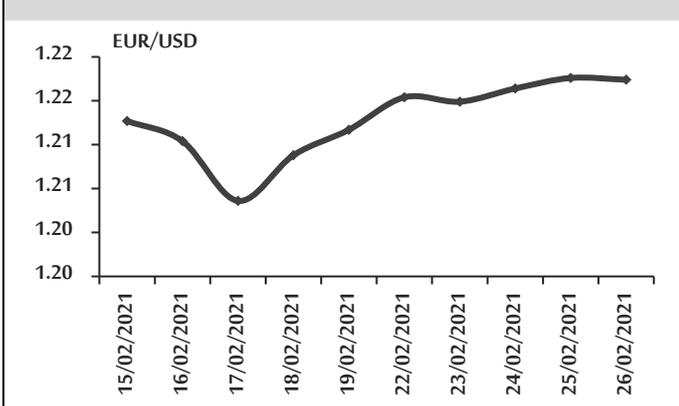
انخفضت مؤشرات الأسهم الآسيوية في نهاية تداولاتها الأسبوعية نتيجة ارتفاع عائد سندات الخزنة الأمريكية، حيث انخفض مؤشر شنغهاي المركب SSEC الصيني بنسبة (5.06%) مسجلاً 3,509.08 نقطة بضغط من قطاعات؛ التكنولوجيا، والمصارف، والصناعة، وانخفض مؤشر NIKIE225 الياباني بنسبة (3.50%) مسجلاً 28,966.01 نقطة بضغط من قطاعات؛ الصناعة، والتكنولوجيا، والمالية، كما انخفض المؤشر الرئيس للبورصة الهندية NSEI50 بنسبة بلغت (3.02%) مسجلاً 14,529.15 نقطة بضغط من قطاعات؛ الصناعة، والسلع الاستهلاكية، والخدمات، وانخفض مؤشر S&P/ASX200 الأسترالي بنسبة (1.77%) مسجلاً 6,673.30 نقطة بضغط من قطاعات؛ التعدين، والمالية، والتكنولوجيا.

أسعار العملات:

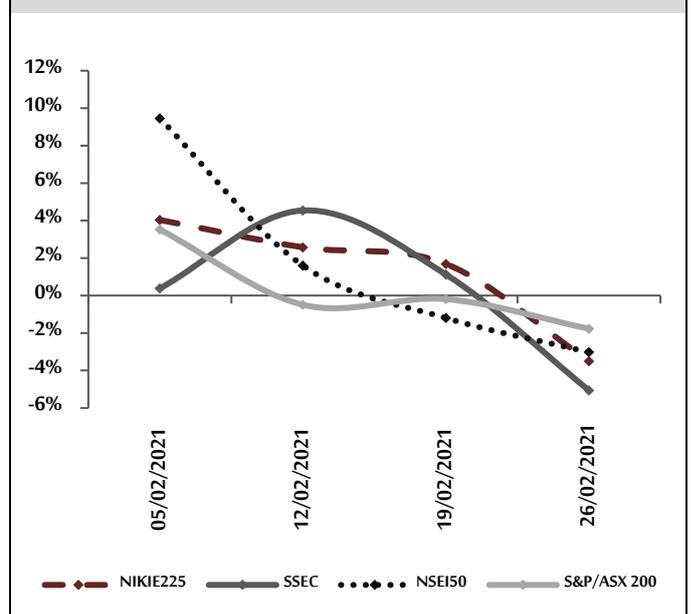
اليورو:

تابع اليورو ارتفاعه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1.2154 دولار أمريكي لليورو بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 1.2117 دولار أمريكي لليورو) وسط انخفاض الدولار الأمريكي نتيجة انخفاض الطلب عليه كملاذ آمن مع ارتفاع شبيهة المخاطرة في الأسواق في ظل التفاؤل بشأن التعافي الاقتصادي مع تسارع انتشار لقاح Covid-19 وحزمة التحفيز الأمريكية المخططة البالغة 1.9 تريليون دولار أمريكي، وتابع ارتفاعه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 1.2174 دولار أمريكي لليورو نتيجة إقبال المستثمرين على شراء العملات ذات المخاطر العالية، في ظل المعنويات الإيجابية التي تسيطر على المستثمرين.

الشكل رقم 12 تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار خلال أسبوعين



الشكل رقم 10 تطور أهم مؤشرات الأسواق الآسيوية خلال أربعة أسابيع

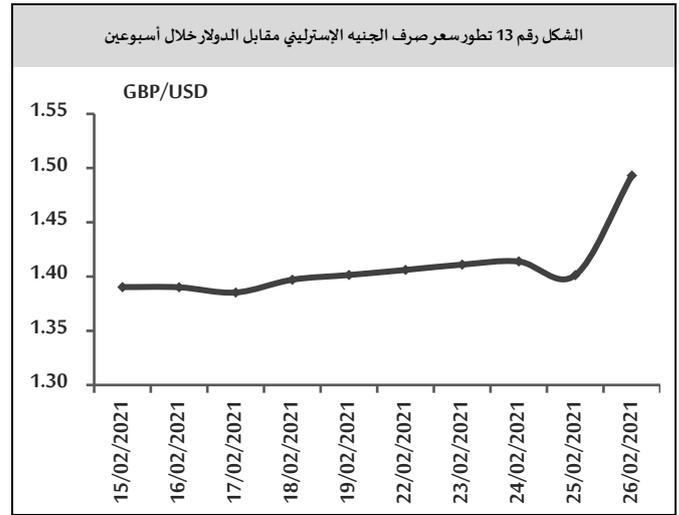


الأسهم الروسية:

أغلقت بورصة موسكو تداولاتها الأسبوعية على انخفاض حيث انخفض مؤشر IMOEX بنسبة (3.21%) مسجلاً 3,346.64 نقطة بضغط من قطاعات؛ المالية، والصناعة، والسلع الاستهلاكية.

الجنيه الاسترليني:

تابع الجنيه ارتفاعه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1.4061 دولار أمريكي للجنيه بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 1.4014 دولار أمريكي للجنيه) مستفيداً من ضعف الإقبال على شراء الدولار الأمريكي، وفضل توالي البيانات الاقتصادية الإيجابية في بريطانيا وذلك بعد انحسار احتمالات خفض الفائدة البريطانية لمستويات سالبة في المستقبل القريب، تزامناً مع تأكيد بنك إنجلترا على حاجة البنوك البريطانية لفترة 6 أشهر حتى تكون مستعدة للتعامل مع الفوائد دون مستويات الصفر، وتابع الجنيه ارتفاعه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 1.4932 دولار أمريكي للجنيه مدعوماً بالتصريحات الإيجابية لرئيس الوزراء البريطاني عن إجراءات تخفيف قيود الإغلاق بسبب جائحة Covid-19 حيث صرح أن بلاده تتجه نحو الحرية أخيراً بعد إغلاقات طويلة الأمد.

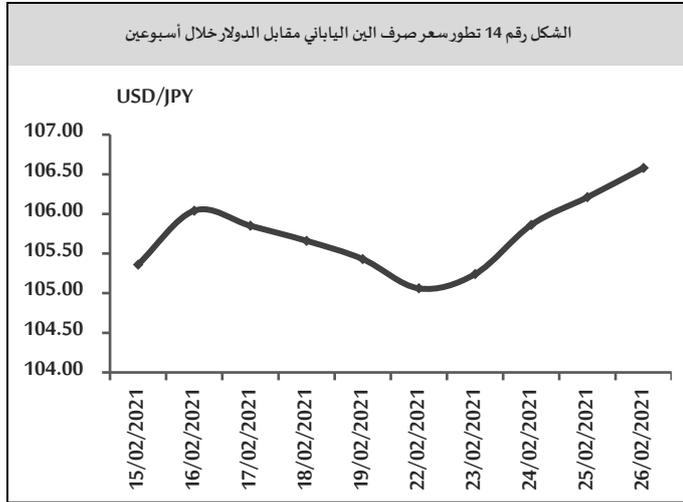


اليون:

تابع اليون ارتفاعه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 105.06 ين للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 105.43 ين للدولار الأمريكي) عقب بيانات اقتصادية يابانية جيدة¹، بينما انخفض في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 106.58 ين للدولار الأمريكي نتيجة ارتفاع

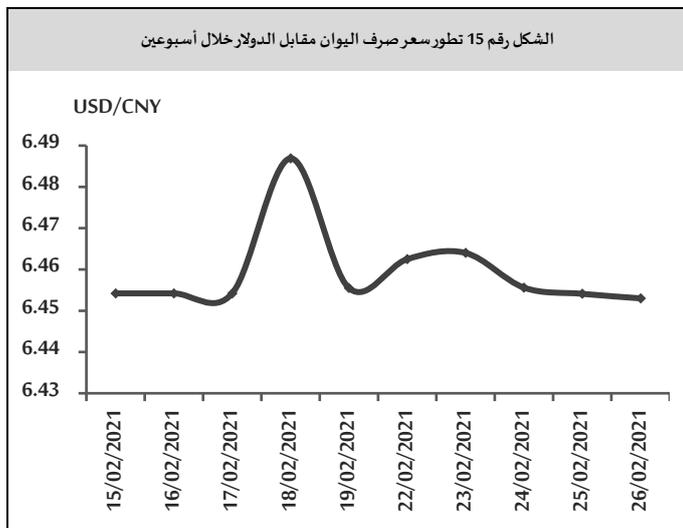
¹ صدور قراءة مؤشر الإنتاج الصناعي والتي أظهرت ارتفاعه بنسبة 4.2% في شهر كانون الثاني من عام 2021، مقارنةً بانخفاضه بنسبة 1.6% لشهر كانون الأول من عام 2020، متفوقة على التوقعات التي أشارت لارتفاعه بنسبة 3.9%.

الدولار الأمريكي، إضافةً إلى تركيز المستثمرين على أسواق السندات في ظل تحسن شهية المخاطرة بالأسواق مما دفع المستثمرين بعيداً عن عملات الملاذ الآمن ومن بينها العملة اليابانية.



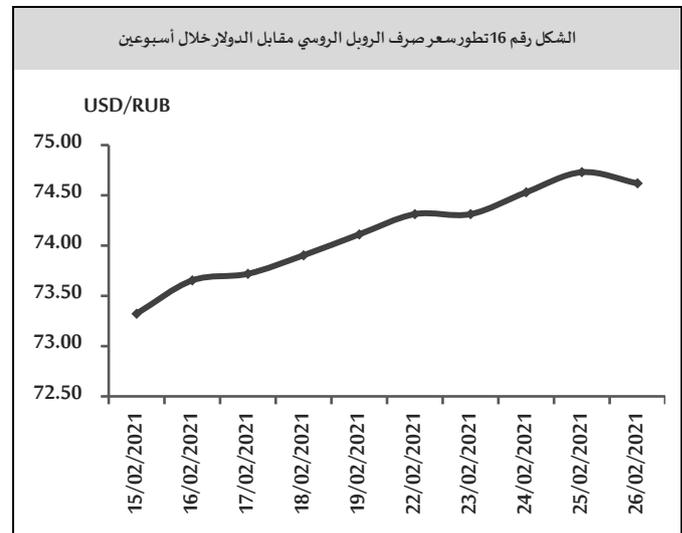
اليوان:

تابع اليوان انخفاضه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 6.4625 يوان للدولار الأمريكي بعد أن أغلق منخفضاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 6.4555 يوان للدولار الأمريكي) عقب قيام بنك الصين الشعبي بضخ أموال جديدة في سوق عمليات إعادة الشراء لأجل 7 أيام بقيمة 20 مليار يوان صيني، بينما ارتفع في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 6.4530 يوان للدولار الأمريكي نتيجة ارتفاع الطلب على اليوان بعد ارتفاع شهية المخاطرة في الأسواق.



الروبل الروسي:

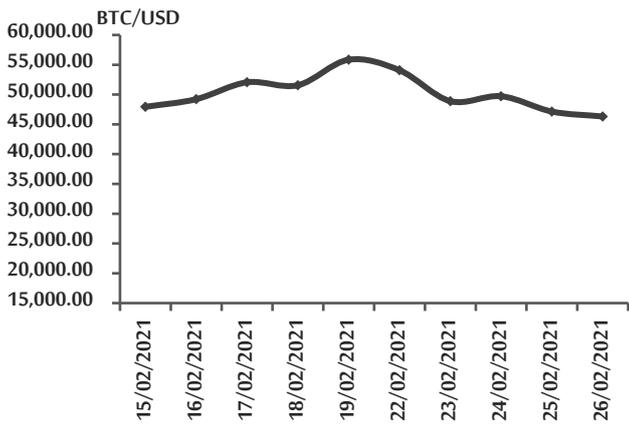
تابع الروبل انخفاضه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 74.3130 روبل للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق منخفضاً (عند مستوى 74.1116 روبل للدولار الأمريكي) نتيجة ارتفاع الدولار الأمريكي، وتابع انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 74.6196 روبل للدولار الأمريكي نتيجة ارتفاع الدولار الأمريكي مدعوماً بالارتفاع الحاد في عوائد سندات الخزنة الأمريكية، بينما تضررت العملات ذات المخاطر العالية وسط مخاوف من أن البنوك المركزية ستضطر إلى التشديد في السياسة النقدية.



البتكوين:

انخفضت عملة البتكوين في بداية تداولاتها الأسبوعية مسجلاً 54,078 دولار أمريكي للوحدة الواحدة بعد أن أغلقت مرتفعة في الأسبوع السابق (عند مستوى 55,847 دولار أمريكي للوحدة الواحدة وسط ارتفاع الدولار الأمريكي واستمرار التحذيرات من قبل صناع القرار وعدد من رجال الأعمال حول مخاطر العملات الرقمية، وتابعت انخفاضها في تداولات منتصف الأسبوع وآخره لتغلق عند مستوى 46,319 دولار أمريكي للوحدة الواحدة نتيجة تزايد المخاوف وانخفاض الطلب على العملات الرقمية في ظل الانتقادات القوية من جانب وزير الخزنة الأمريكية والتي أشارت فيها إلى أن العملات الرقمية تعمل على تسريع المدفوعات ولكنها تستخدم في تعاملات غير شرعية.

الشكل رقم 17 تطور سعر صرف البتكوين مقابل الدولار خلال أسبوعين

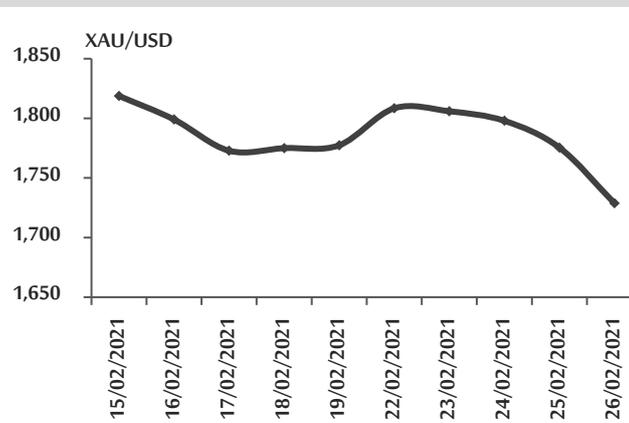


أسعار السلع:

الذهب:

تابع الذهب ارتفاعه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1,808.40 دولار أمريكي للأونصة، بعد أن أغلق مرتفعاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 1,777.40 دولار أمريكي للأونصة) بسبب تراجع أسعار الدولار وتصريحات رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بأن الاقتصاد الأمريكي لا يزال في طريقه نحو الشفاء من جائحة Covid-19، بينما انخفض في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 1,728.80 دولار أمريكي نتيجة ارتفاع الدولار الأمريكي مدعوماً بالتطورات الإيجابية لحزمة التحفيز الأمريكية وصدور بيانات اقتصادية أمريكية جيدة¹.

الشكل رقم 18 تطور سعر الذهب خلال أسبوعين

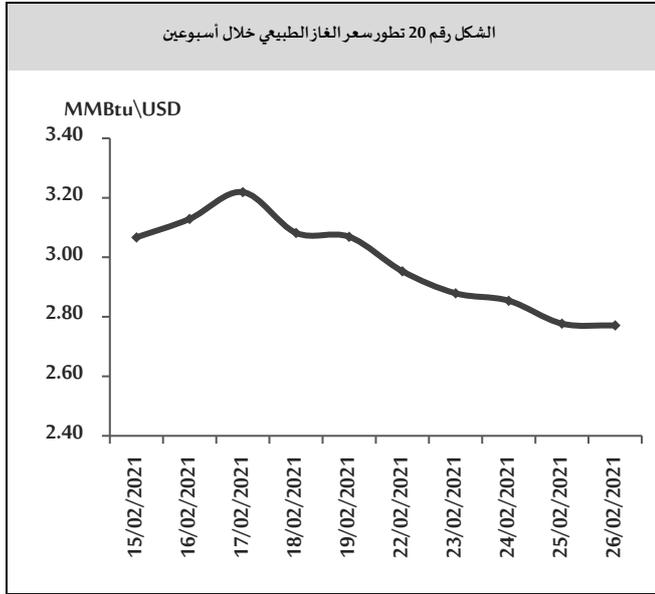


¹ تحسن أداء إعانات البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الأسبوع المنتهي ب 2021/02/19، حيث سجل مؤشر إعانات البطالة ارتفاعاً بنحو 730 ألف طلب بأقل من توقعات الأسواق بتسجيل ارتفاع بحوالي 828 ألف طلب.

النفط:

ارتفع سعر برميل النفط في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 65.24 دولار أمريكي للبرميل بعد أن أغلق منخفضاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 62.91 دولار أمريكي للبرميل) مدعوماً بتوقعات تراجع المعروض النفطي في ظل تعطل إنتاج النفط في ولاية تكساس الأمريكية بسبب العواصف والأمطار الشتوية، وتابع ارتفاعه في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 67.04 دولار أمريكي للبرميل لتصل إلى أعلى مستوياتها منذ أكثر من 13 شهراً، مدعومةً من التوقعات الإيجابية حول ارتفاع أسعار النفط خلال عام 2021، إلى جانب تصريحات رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي حول تعافي الاقتصاد واستمرار عمليات التطعيم لمواجهة جائحة Covid-19 في مختلف دول العالم، بينما انخفض في تداولات آخر الأسبوع ليغلق عند مستوى 66.13 دولار أمريكي للبرميل وسط حالة من الخوف حول ارتفاع المعروض من النفط الخام مع تقرب قرارات أوبك+، إضافة إلى ارتفاع الدولار الأمريكي الذي زاد من الضغوط على أسعار العملات والسلع.

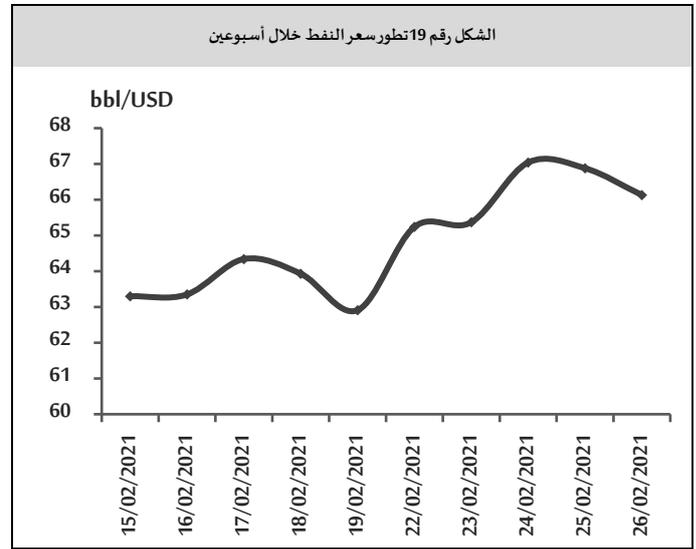
بعد أن أغلق منخفضاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 3.069 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية) نتيجة انخفاض العقود الآجلة للغاز الطبيعي، وتابع انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 2.771 دولار أمريكي وسط التوقعات بانخفاض الطلب على الغاز الطبيعي.



أوراق عمل بحثية:

صندوق النقد الدولي؛ التفاوتات الإقليمية، والنمو، والشمولية:²

تبحث هذه الدراسة في أثر التفاوتات الإقليمية على الأداء الاقتصادي ومستويات المعيشة، وتقدم إطاراً للمساعدة في تحليل ما إذا كانت هذه التفاوتات فعالة، أم تعكس بدلاً من ذلك إخفاقات السوق والسياسة. وتدرس ما إذا كانت محاولات السياسة لتقليل التفاوتات الإقليمية تنطوي بالضرورة على مقايضة بين العدالة والكفاءة. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أولاً؛ تختلف مستويات النشاط الاقتصادي والرفاهية بصورة حادة عبر المناطق الإقليمية، في كل من الاقتصادات المتقدمة والنامية. ففي الاقتصادات المتقدمة،



الغاز الطبيعي:

تابع الغاز الطبيعي انخفاضه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 2.953 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية¹

لدى الناس حيث أنه طبقاً لنظام الوحدات المتري M تعني مليوناً وليس ألفاً، حيث يشكل حرف M اختصاراً لكلمة Mega أي مليون. ولتفادي تلك الالتباسات فيستخدم المهتمون التعبير MMBTU للتعبير عن 1 مليون وحدة حرارية بريطانية، حيث 1 مليون وحدة حرارية بريطانية (يرمز لها MMBTU) تعادل 28,26 متر مكعب غاز، وذلك باعتبار أن المتر المكعب يعطي طاقة حرارية مقدارها 40 ميغا جول.

² IMF, Regional Disparities, Growth, and Inclusiveness, N.21/38, Feb 2021.

¹ عرفت الوحدة الحرارية MBTU لتكون BTU1000، (بالإنجليزية: British thermal unit BTU أو Btu). حيث أضيف الحرف اللاتيني M الذي يعبر عن 1000 إلى الوحدة الحرارية البريطانية، وبذلك يعني المختصر الإنجليزي MBTU ألف وحدة حرارية بريطانية، وقد يتسبب هذا التعريف الغريب التباساً

يبدو أن ارتفاع الفوارق الإقليمية مرتبط بالصددمات الاقتصادية وتراجع التصنيع منذ الثمانينيات. أما في الاقتصادات النامية، غالباً ما ترتبط الفوارق الإقليمية بعمليات الإقلاع الاقتصادي التي تنتشر بصورة غير متساوية عبر المناطق. وتعكس هذه الفوارق المستمرة إلى حد كبير قوى التجمع (اقتصادات التكتل)، التي تولد اختلافات مكانية في الإنتاجية ومستويات المعيشة، وقد تكون الاختلافات كبيرة خاصة في البلدان النامية مما يعكس تبايناً واسعاً في تقديم الخدمات العامة. وتثير هذه الفوارق الإقليمية مخاوف بشأن الإنصاف، وقد يكون لها آثار ضارة على الكفاءة الاقتصادية، حيث تؤدي الفرص المحدودة إلى قلة استخدام الإمكانيات، وتأجيج التوترات الاجتماعية. ثانياً؛ لا يزال من غير المؤكد كيف ستؤثر الاتجاهات المستقبلية التكنولوجية والاجتماعية في هذه التباينات الإقليمية. فقد أدت التطورات في تكنولوجيا الاتصالات، التي تسارعت وتيرة اعتمادها بصورة حادة بسبب جائحة COVID-19، إلى توسيع نطاق العمل عن بُعد، لا سيما في القطاعات والمهن التي تتطلب مهارات عالية. واستجابةً لذلك، قد ينتقل العمال والشركات بصورة متزايدة من التجمعات السكانية الكبيرة والمكلفة والمزدحمة نحو المدن والبلدات الأصغر، والاستفادة من شريحة واسعة من أصحاب العمل والموظفين المحتملين، بما يحقق تضاهلاً للتفاوت الجغرافي. ومع ذلك، لا يزال من غير الواضح كيف سيؤثر العمل عن بُعد واسع النطاق بدوام كامل في الإنتاجية، سيما جهة التعلم والابتكار. ثالثاً؛ هناك عدة تدابير يمكن اللجوء إليها في حال لم تؤد قوى السوق وحدها إلى التقارب بين المناطق ومن أبرز الأمثلة، تدابير لتعزيز الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم، وضمان أن أنظمة الضرائب والمزايا الاجتماعية الوطنية تساعد الأسر المحرومة. ويمكن استكمال هذه التدابير بصورة جيدة بسياسات ربط مكاني، تهدف إلى ربط المناطق الطرفية بالأسواق، وتسهيل حركة السلع والخدمات والأشخاص والأفكار، وبالتالي تعزيز التقارب بين الأقاليم. ومن الأمثلة على ذلك الاستثمار في البنية التحتية في مجال النقل، فضلاً عن شبكات المعلومات والاتصالات، وتدابير

لتسهيل الهجرة عن طريق خفض تكاليف الإسكان في المناطق الريفية وتعزيز قابلية النقل الجغرافي للمنافع الاجتماعية. رابعاً؛ هناك دور للسياسات المستهدفة القائمة على المكان، والتي تركز على خلق فرص عمل إقليمية، سيما عندما تكون هناك عقبات كبيرة أمام التنقل (سواء للعمال إلى مناطق أكثر ديناميكية، أو من الشركات إلى المناطق ذات الأجور المنخفضة). ومن الأمثلة على ذلك مشاريع الاستثمار العام المركزة إقليمياً، ونقل الوكالات الحكومية والمؤسسات البحثية، والحوافز الضريبية الخاصة بالمواقع. وأخيراً؛ أكدت الدراسة على أن مزيج السياسات المناسب سيكون خاصاً بكل بلد، ويجب أن يعتمد على خصائص المناطق الريفية والمتأخرة في الدولة، والدوافع الرئيسية للتفاوتات الإقليمية. كما يجب على صانعي السياسات تحقيق التوازن الصحيح بين تعزيز النمو السريع ولكن غير المتكافئ إقليمياً من جهة، وتعزيز نتائج التنمية الإقليمية الأكثر شمولاً من جهة أخرى.

صندوق النقد الدولي؛ التعافي والصمود في مرحلة ما بعد Covid-19: الاستفادة من الإصلاحات من أجل النمو والشمول في إفريقيا جنوب الصحراء¹

تبحث هذه الدراسة في كيفية دعم الإصلاحات بعد جائحة Covid-19 لعملية التعافي الاقتصادي في إفريقيا جنوب الصحراء وتعزيز المرونة. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أولاً؛ تُعد الإصلاحات الهيكلية ضرورية بالفعل لتعزيز أداء النمو في إفريقيا جنوب الصحراء، حيث أدى Covid-19 إلى تفاقم نقاط الضعف الاقتصادية والاجتماعية في جميع أنحاء المنطقة. ومع انخفاض إمكانية تطبيق المزيد من الحوافز المالية والنقدية لتعزيز الطلب في المستقبل، فمن المرجح أن تحدد الإصلاحات الهيكلية مدى سرعة تعافي البلدان من الأزمة، وتعزيز مستويات الدخل والنمو في المستقبل. كما ستعزز الإصلاحات من المرونة والقدرة على التكيف مع الصدمات المستقبلية. وفي

¹ IMF, Post-Covid-19 Recovery and Resilience: Leveraging Reforms for Growth and Inclusion in Sub-Saharan Africa, N.21/45, Feb, 2021.

غياب الإصلاحات، ستواجه البلدان تعافياً مطولاً وتفاقم للأوضاع الاجتماعية. ثانياً؛ ستستفيد منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من دفع الإصلاحات في مجالات أسواق المنتجات والحوكمة والابتكار، مع مكاسب أقل إلى حد ما من أسواق العمل. وبالنظر إلى الظروف الاجتماعية المتدهورة في فترة ما بعد الجائحة، فإن مزيج الإصلاح الذي يشمل المنتجات والابتكار يتماشى مع الاقتصاد السياسي. ويمكن أيضاً أن تكون إصلاحات الحوكمة أقل تكلفة من الناحية السياسية عندما يكون هناك دعم سياسي ويمكن أن تعزز المزيد من الشمول المالي، وإن كان يحتاج لمدة زمنية أطول حتى تتحقق المكاسب. ثالثاً؛ هناك عدة اعتبارات تحتاج البلدان إلى أخذها بالحسبان عند تصميم مزيج الإصلاح الخاص بها. حيث يمكن أن يوفر تخفيف القيود المعوقة الرئيسة دفعةً أولية للنمو ويضع الأسس لتعميق الإصلاحات. وبالتالي يجب تنفيذ الإصلاح من خلال تعميقه، وإلا فإن المكاسب من التدابير الأولية تتلاشى بمرور الوقت. وأخيراً؛ اعتماداً على تكوين إفريقيا جنوب الصحراء، يمكن للإصلاحات الهيكلية أن تعزز نمو نصيب الفرد بحوالي 0.3% إلى 1.3% من الناتج المحلي الإجمالي، خلال فترة زمنية من (5-10) سنوات، مع مكاسب أعلى تصل إلى 1.8% لمصدري النفط. وهذا ليس بالأمر السهل حيث أن متوسط النمو السنوي في المنطقة البالغ 4.4% منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين قد ترجم إلى نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.9% سنوياً فقط. وبالتالي يمكن لسيناريو إصلاح قوي أن يعزز نمو نصيب الفرد إلى ما يزيد عن 3% سنوياً، مما يقلل الوقت الذي تستغرقه لمضاعفة دخل الفرد عن المعدل الحالي.

اقتصاد الأسبوع:

اليابان: اقتصاد صناعي متقدم

تقع اليابان شرق آسيا، وهي عبارة عن سلسلة جزر بين شمال المحيط الهادئ وبحر اليابان، شرق شبه الجزيرة الكورية، تبلغ مساحتها 378 ألف كم²، وعدد سكانها نحو 126.5 مليون نسمة وفق تقديرات عام 2018.

الناتج المحلي الإجمالي:

بلغ إجمالي الناتج المحلي في اليابان 5.1 ترليون دولار أمريكي في عام 2019، مقارنةً بـ 4.95 ترليون دولار أمريكي في عام 2018، وتمثل قيمة الناتج المحلي الإجمالي نحو 4.22% من الاقتصاد العالمي، ويأتي قطاع الخدمات في المرتبة الأولى بنسبة 68.7% من الناتج المحلي الإجمالي يليه قطاع الصناعة بنسبة 30.2%، ثم الانتاج الزراعي بنسبة 1.1% من الناتج المحلي الإجمالي.

نمو الناتج المحلي:

سجل اقتصاد اليابان انكماشاً بمعدل 1.2% على أساس سنوي في الربع الرابع من عام 2020، بعد انكماشه بمعدل 5.8% في الربع السابق من العام ذاته.

معدل التضخم:

انكشمت أسعار المستهلكين في اليابان بمعدل 0.6% على أساس سنوي في شهر كانون الثاني من عام 2021، بعد انكماشها بمعدل 1.2% في الشهر الأخير من عام 2020، حيث استمرت آثار جائحة فيروس Covid-19 على معدلات الاستهلاك، لا سيما في قطاعات المرافق والنقل والاتصالات، وعلى أساس شهري؛ ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين في اليابان بمعدل 0.6% في شهر كانون الثاني من عام 2021، بعد انكماشه بمعدل 0.1% في الشهر الأخير من عام 2020.

معدل البطالة:

استقر معدل البطالة في اليابان عند معدل 2.9% في شهر كانون الأول من العام 2020، دون تغير عن الشهر السابق من العام ذاته.

العجز التجاري:

سجلت اليابان عجزاً في الميزان التجاري بلغ نحو 3 مليار دولار أمريكي في شهر كانون الثاني من العام 2021، مقارنةً بفائض قدره 7 مليار دولار أمريكي في الشهر الأخير من عام 2020، حيث انخفضت الصادرات بمعدل 14% لتبلغ 54.23 مليار دولار أمريكي، وارتفعت الواردات بمعدل 2.5% لتبلغ نحو 57.27 مليار دولار أمريكي.

احتياطي النقد الأجنبي والذهب:

انخفضت احتياطيات النقد الأجنبي في اليابان بشكل طفيف لتبلغ 1.392 ترليون دولار أمريكي في شهر كانون الثاني من عام 2021، مقارنةً بـ 1.394 ترليون دولار أمريكي في الشهر الأخير من عام 2020، بينما استقرت احتياطيات الذهب عند مستوى 765.2 طن في الربع الرابع من العام 2020.

الدين الخارجي والحكومي:

ارتفع الدين الخارجي في اليابان ليبلغ نحو 4.7 ترليون دولار أمريكي في الربع الثالث من عام 2020، مقارنةً بـ 4.6 ترليون دولار أمريكي الربع السابق من العام ذاته، وسجلت الديون الحكومية معدل 236.6% من إجمالي الناتج المحلي للبلاد في عام 2019.

بيئة الأعمال:

تحتل اليابان المرتبة 29 من بين 190 اقتصاداً في سهولة ممارسة الأعمال وفق تصنيفات البنك الدولي لعام 2019، كما تأتي في المرتبة 6 من بين 140 دولة مصنفة في تقرير التنافسية الذي نشره المنتدى الاقتصادي العالمي في عام 2019.

التصنيف الائتماني:

تصنف كل من وكالة **Standard & Poor's** اليابان عند المستوى **A+** مع توقعات مستقبلية مستقرة، وتصنفها وكالة **Fitch** عند المستوى **A** مع توقعات مستقبلية سلبية، أما وكالة **Moody's** فتصنفها عند المستوى **A1** مع توقعات مستقبلية مستقرة أيضاً.

أهم المؤشرات الاقتصادية العالمية:

الميزان التجاري			سعر الفائدة	معدل البطالة	التضخم		النتاج المحلي الإجمالي		البلد
Latest			latest	latest	سنوي	شهري	سنوي	ربعي	
Dec	مليار دولار أمريكي	-66.6	%0.25 Jan	%6.3 Jan	% 1.4 Jan	% 0.3 Jan	%-2.4 Q4	% 4.1 Q4	الولايات المتحدة الأمريكية
Dec	مليار يورو	29.2	%0 Jan	%8.3 Dec	%0.9 Jan	% 0.2 Jan	%- 5 Q3	%-0.6Q4	منطقة اليورو
Dec	مليار جنيه استرليني	-6.2	%0.1 Feb	%5.1 Dec	%0.7 Jan	% -0.2 Jan	%-7.8 Q4	%1 Q4	المملكة المتحدة
Dec	مليار دولار أمريكي	10.55	%4.25 Feb	%5.8 Jan	%5.2 Jan	% 0.7 Jan	%-3.1 Q4	%1.5 Q3	روسيا
Dec	مليار دولار أمريكي	78.17	%3.85 Jan	%5.2 Dec	%-0.3 Jan	%1 Jan	%6.5 Q4	%2.6 Q4	الصين
Jan	مليار ين ياباني	-323.9	%-0.1 Jan	%2.9 Dec	%-0.6 Jan	%0.6 Jan	%-1.2 Q4	%3 Q4	اليابان
Jan	مليار دولار أمريكي	- 3.03	%17 Feb	%12.9 Nov	%14.9 Jan	%1.68 Jan	%6.7 Q3	% 15.6 Q3	تركيا
Jan	مليار دولار أمريكي	-14.54	%4 Feb	% 6.5 Jan	%4.06 Jan	%-0.63 Jan	%0.4 Q4	%21.9 Q3	الهند
Dec	مليار دولار استرالي	6.78	%0.1 Feb	%6.4 Jan	%0.9 Q4	%0.9 Q4	%-3.8 Q3	%3.3 Q3	استراليا
Nov	مليار دولار أمريكي	-3.3	%8.25 Feb	%7.2 Q4	%4.3 Jan	%-0.4 Jan	%0.7 Q3	%-1.7 Q2	مصر
Feb	مليار دولار أمريكي	-0.88	%2.50 Mar	%23.9 Q3	%-0.3 Jan	%-0.4 Dec	%-2.2 Q3	%-3.6 Q2	الأردن
Oct	مليار دولار أمريكي	-0.84	%4.53 Jan	%6.2 2019	145.8 % Dec	% 8.15 Dec	%-2.2 Q4	%-2 Q42019	لبنان